

رفع أسعار الفائدة من قبل الفدرالي لا يساهم في رفع الدولار

الولايات المتحدة الأمريكية

كان الأسبوع الماضي حافلا بالأحداث نسبيا، إذ مضى مجلس الاحتياط الفدرالي في أول رفع له لأسعار الفائدة في 2018. فقد رفعت اللجنة الفدرالية للسوق المفتوح، وهي اللجنة المنوط بها وضع السياسة النقدية الأمريكية، النطاق المستهدف للأموال الفدرالية بمقدار ربع نقطة ليصل إلى 1.5% - 1.75% مع توقعها بتسارع التضخم في الأشهر القادمة.

وفيما خص خطة المجلس الفدرالي الطويلة المدى، أشار الرسم البياني المحدث (Dot Plot) إلى توقعه رفع أسعار الفائدة ثلاث مرات في 2019، مقارنة بتوقعه السابق في ديسمبر بالرفع مرتين. وإضافة لذلك، توقع واضعو السياسة رفعين في 2020 بدلا من رفع واحد. ونتيجة لذلك، فقد تم رفع سعر الفائدة النهائي المتوقع خلال دورة التصييق الحالية من 3.0% في ديسمبر إلى حوالي 3.5%.

أما بالنسبة لرأي البنك المركزي بالاقتصاد، فقد أشار إلى ازدياد الثقة فيما ذكر تحسن معدل النمو بنسبة 2.7% و2.4% في 2018 و2019 على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توقع البطالة المحدث تضمن تراجعاً إلى 3.6% في السنتين القادمتين، وهي الأدنى منذ أواخر الستينات من القرن الماضي وأقل بحوالي 1% من توقع مجلس الاحتياط الفدرالي لمعدل البطالة في المدى الأطول.

وبالرغم من أن المجلس الفدرالي رفع أسعار الفائدة ورفع المعدل المستهدف في المدى الطويل، فإن توقع السياسة فشل في عكس مسار الدولار المتراجع. فقد تراجع الدولار إلى أدنى مستوى له في 30 يوما فور صدور البيان، وهو الآن أقل بنسبة 3% منذ بداية السنة. وخسر الدولار بشكل ملحوظ 10% من قيمته مقابل سلة من العملات في 2017.

وفي حدث كبير في نهاية الأسبوع، أشارت إدارة ترامب إلى نيتها فرض رسوم تبلغ 25% على ما يصل إلى 60 مليار دولار من الواردات السنوية من الصين، الأمر الذي زاد المخاوف من اندلاع حرب تجارية بين أكبر اقتصادين في العالم. وبحسب الحكومة الأمريكية، قامت الصين بسرقة واسعة للملكية الفكرية الأمريكية. وتتراوح الممارسات المزعومة من تقليد الماركات الشهيرة وسرقة الأسرار التجارية إلى الضغط على الشركات لمشاركة التكنولوجيا مع الشركات الصينية من أجل دخول السوق الصيني الواسع. وقيل عن مسؤولين أميركيين إنهم وجدوا أدلة قوية على أن الصين تستخدم قيود الملكية الأجنبية لترغم الشركات الأمريكية على نقل التكنولوجيا إلى الشركات المحلية وأن الصين تدعم الهجمات الإلكترونية على الشركات الأمريكية وتقوم بها للحصول على أسرار تجارية.

وسيتم فرض الرسوم كعقاب بعد أن اعتبرت جهود الصين لتحسين إطار ملكيتها الفكرية أنها ليست سريعة بما يكفي. وإضافة لذلك، فإن رقم 60 مليار دولار يرتكز إلى تقدير أميركا للعائدات التي خسرتها الشركات بسبب سرقة الصين المزعومة للملكية الفكرية أو بسبب الإرغام على نقل التكنولوجيا. وذكر ترامب أن بيكينغ قد حازت بشكل غير عادل على الملكية الفكرية الأمريكية ويجب أن تدفع الثمن. وأضاف ترامب أن الرسوم "ستجعلنا دولة أقوى وأغنى بكثير". وأضاف أنها ستساعد أيضا على معالجة العجز التجاري مع الصين البالغ 375 بليون دولار أميركي، والذي قال إنه "أكبر عجز لأية دولة في تاريخ عالمنا. إنه خارج عن السيطرة".

وبعد ساعات، ردّت الصين بإعلانها عن خطة لفرض رسوم على الواردات الأمريكية تصل إلى 3 بليون دولار فقط. ولكن من المهم أن نلاحظ أن ردة الفعل هذه يقال إنها رد على الرسوم الأمريكية المعلنة على الصلب والألمنيوم. وقد وصف المراقبون ردة فعل الصين على أنها محدودة من أجل تجنب حرب تجارية.

ومع ذلك، فإن احتمالات حرب تجارية لم يكن لها صدى جيدا لدى المستثمرين، إذ خسر مؤشر داو جونز للمعدل الصناعي 700 نقطة فيما تراجع S&P بنسبة 2.5% بعد موجة بيع. ومن ناحية أخرى، ارتفع الطلب على أصول الملاذات الآمنة. وتراجع عائد السندات الأمريكية ذات مدة 10 سنوات إلى 2.8% فيما كسر الين عتبة 105 للمرة الأولى منذ انتخاب ترامب رئيسا.

واجتمعت أيضا الأسبوع الماضي دول مجموعة العشرين على مستوى القمة، حيث شدّد واضعو السياسات المالية من كافة أنحاء العالم على أهمية التجارة الحرة. وفي وقت تتجه فيه أميركا نحو ممارسات الحمائية التجارية، حذّر زعماء العالم من أكبر 20 اقتصادا من الأخطار التي تنطوي عليها حرب تجارية محتملة. وقال المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية والمالية، بيير موسكوفيشي، للمراسلين بعد أول يوم من المحادثات إن "الخطر الأول هو خطر سياسات تتجه إلى الداخل والحمائية"، وأضاف أن الحمائية يمكن أن تضر بالنمو.

وعلى صعيد الصرف الأجنبي، بدأ اليورو الأسبوع قويا بفضل السلاسة النسبية لمفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ولكن التراجع الحاد في مؤشر ZEW للثقة الاقتصادية في ألمانيا قلل من ارتفاع اليورو مع بلوغه أدنى مستوى له في 20 يوما عند 1.2237. وعلّق رئيس ZEW على الاستطلاع قائلا: "لقد جعلت المخاوف من نزاع تجاري عالمي بقيادة أميركا الخبراء أكثر حذرا في توقعاتهم. اليورو القوي يعيق أيضا التوقع الاقتصادي لألمانيا، وهي دولة تعتمد على الصادرات. ولكن إلى جانب التقييم الإيجابي المستمر للخبراء للوضع الحالي، لا يزال التوقع إيجابيا بشكل كبير." ومع ذلك، ارتفع اليورو على خلفية دولار ضعيف في نهاية الأسبوع لينتهي مرتفعا عند 1.2351.

استفاد الجنيه الإسترليني من تدفق أنباء إيجابية الأسبوع الماضي، كان أولها توصل بريطانيا والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق أولي حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ولاحقا خلال الأسبوع، رفعت بيانات الأجور الجنيه مقابل الدولار المتراجع في كافة القطاعات. وبدأ الجنيه الأسبوع مقابل الدولار عند 1.3930 وأنها مرتفعا بنسبة 1.5% عند 1.4132.

أوروبا والمملكة المتحدة

في هذه الأثناء في أوروبا، اتفقت بريطانيا والاتحاد الأوروبي أخيراً على شروط أولية حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ووصف المتفاوضون من كلا الجانبين الاتفاق بأنه "خطوة حاسمة" في عملية الخروج. وسيعمل الاتفاق على مراقبة "الانسحاب المنظم" لبريطانيا خلال الفترة الانتقالية، والذي سيمتد من مارس 2019 حتى ديسمبر 2020. وبالنتيجة، تم التداول بالجنيه في الأسواق بشكل أعلى مع ارتفاع الثقة بالجنيه.

وفي بريطانيا، أبقى بنك إنكلترا أسعار الفائدة عند مستوياتها الحالية خلال اجتماعه الأسبوع الماضي، على الرغم من أن التصويت كان منقسماً 7 - 2. ويتوقع بقوة أن ينفذ البنك المركزي الرفع القادم خلال اجتماعه في مايو، مع بلوغ مستويات الثقة 86%. وإضافة لذلك، أبقّت لجنة السياسة النقدية على تعهداتها بأن أي رفع مستقبلي لأسعار الفائدة "سيكون على الأرجح بوتيرة تدريجية وبمدى محدود"، وهو التزام أفتح الأسواق المالية بالألا تتوقع أكثر من رفعين لأسعار الفائدة هذه السنة.

وفي هذا الأثناء، تجاوزت أرقام التوظيف البريطانية التوقعات بسهولة. فقد تراجع معدل البطالة إلى 4.3% فيما ارتفع مجموع ارتفاع الأجور إلى 2.8% في الأشهر الثلاثة المنتهية في يناير. وتتجاوز هذه البيانات الإجماع البالغ 2.6%.

ومن ناحية أخرى، تراجع التضخم الكلي في بريطانيا من 3% في يناير إلى 2.7% في فبراير. وكانت هذه النسبة أقل بشكل طفيف من متوسط التوقع وكذلك أقل من النسبة البالغة 2.9% التي توقعها تقرير البطالة لبنك إنكلترا في فبراير. وتباطأ أيضاً التضخم الأساس من 2.7% في يناير إلى 2.4% في فبراير. ويعكس هذا التباطؤ انخفاض تأثير التراجعات السابقة للإسترليني. وقد رفع تراجع الإسترليني بسبب مفاوضات الخروج من الاتحاد الأوروبي، التضخم في الأشهر الثمانية عشر الأخيرة. وساهمت الفئات الحساسة تجاه سعر الصرف مثل الغذاء والوقود وبلغ الترفيه بشكل سلبي في تغير المعدل الكلي.

كويت

الدينار الكويتي

بدأ الدينار الكويتي الأسبوع مقابل الدولار عند 0.29945 صباح الأحد.

أسعار العملات – 25 مارس 2018

| Currencies | Previous Week Levels | | | | This Week's Expected Range | | 3-Month |
|------------|----------------------|--------|--------|--------|----------------------------|---------|---------|
| | Open | Low | High | Close | Minimum | Maximum | Forward |
| EUR | 1.2282 | 1.2237 | 1.2388 | 1.2351 | 1.2140 | 1.2555 | 1.2440 |
| GBP | 1.3930 | 1.3910 | 1.4216 | 1.4132 | 1.3925 | 1.4345 | 1.4193 |
| JPY | 105.94 | 104.62 | 106.63 | 104.72 | 102.85 | 105.65 | 104.06 |
| CHF | 0.9519 | 0.9443 | 0.9566 | 0.9470 | 0.9285 | 0.9675 | 0.9395 |